الأنباء
الخميس 6 أبريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

### وزير المالية: ندرس الكلفة المالية لشمولهم بالقرار 495 وسنحيله على اللجنة الإثنين المقبل

# «المالية»: تحفظ حكومي على منح المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق

مرزوق الخليفة وصالح عاشور وخلف دميثير وصفاء الهاشم ومحمد المطير اثناء اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية

الشيخ محمد الخالد والوزير أنس الصالح والشيخ محمد العبدالله خلال اجتماع اللجنة

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراحات بقوانين في شأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد بحضور وزراء الدفاع والمالية وشؤون مجلس الوزراء.

وقال عضو اللجنة النائب صالح عاشور: إن الرأي الحكومي كان واضحا وصريحا بالتحفظ على أي زيادات في الوقت الحالي نظرا لعجز الميزانية وأن لديهم إعادة رؤية بالنسبة لموضوع الزيادات.

وأوضح أن قرار 2008/495 حدد نسبة من العسكريين تمت إحالتهم إلى التقاعد مع منحهم 250 دينارا ميزة استثنائية لمن أمضى 20 سنة لم يتم تطبيقها على الأفراد وضباط الصف ومن في رتبة نقيب وما دون.

وأشار إلى أن وزير المالية قال: إن الحكومة سوف تدرس الكلفة المالية لشمول هؤلاء بالقرار على ان تأتي الحكومة بالتكلفة والتصور النهائي يوم الاثنين المقبل.

وبين عاشور أن تقرير اللجنة المالية سيكون جاهزا للعرض على الجلسة القادمة بعد معرفة الرأي النهائي للحكومة في هذا الشأن، موضحا أن التكلفة قدرت لجميع العسكريين من بعد التحرير إلى نهاية 2014 بمبلغ 40 مليون دينار سنويا لعدد 13685 عسكريا.

وأضاف أن التكلفة بشأن القرار 495 سوف تقدمها الحكومة الاثنين المقبل مع تحديد موقفها حول الزيادات التي تشمل 800 عسكري في وزارة الدفاع و500 عسكري في وزارة الداخلية و265 في الحرس الوطني و160 في الإطفاء.

### 50 ملاحظة لم تتم تسويتها وتلاعب في توزيع دعم الأعلاف بمنحه لغير المستحقين

# «الميزانيات» ترفض ميزانية هيئة الزراعة وحسابها الختامي.. وتؤكد عدم تعاونها مع الجهات الرقابية

رفضت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بإجماع الآراء ميزانية الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وحسابها الختامي وذلك بعد مناقشة ملاحظات الأجهزة الرقابية بشأنها.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة لم تجد مبررا للموافقة على ميزانية الهيئة، معتبرا أن هيئة الزراعة أصبحت كالجمرة التي يقذفها كل من يمسك بها.

وأوضح عبد الصمد أن اللجنة بصدد رفع تقرير متكامل للمجلس بأسباب الرفض التي تتمحور حول النقاط التالية:

ـ عدم وجود مجلس إدارة للهيئة لمدة تقارب السنة ونصف السنة.

ـ تقاذف المسؤولية السياسية للهيئة وعدم وجود وزير مشرف على الهيئة لمدة تقارب 3 أشهر.

ـ كثرة ملاحظات ديوان المحاسبة والتي وصلت إلى 50 ملاحظة ولم تتم تسوية إلا ملاحظتين فقط حتى تاريخ اجتماع اللجنة بسبب عدم وجود تعاون ملموس مع الديوان.

وتمثل ذلك في عدم الرد على مكاتبة وعدم موافاة الديوان بمحاضر لجان التحقيق التي تقوم بها الهيئة، وعدم وجود جدية للتعامل مع ما سجلته الأجهزة الرقابية من ملاحظات للعمل على تسويتها.

ـ عدم التزام الهيئة بتعهدها في السنة السابقة بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي تتبع أعلى سلطة إشرافية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في سنة 2011 مع وجود ملاحظات جسيمة في نظم الرقابة وخاصة فيما يخص الأعلاف المدعومة وتباع هذه الأعلاف بالأسواق دون بذل جهود للقضاء عليها، في حين أن هناك شكاوى من المستحقين بأنهم لا يحصلون على الدعم الكافي من الأعلاف أو غيرها من الدعوم بمن فيهم صيادو الأسماك ومربو الماشية وشركات الألبان.

ـ استناد اللجنة إلى فحص ديوان المحاسبة لمحاضر لجنة القسائم الزراعية والتي تبين من خلالها تخصيص قسائم زراعية لأشخاص لديهم تخصيص سابق، تخصيص قسائم زراعية لأشخاص لم تتجاوز أعمارهم السن القانونية (21 سنة).

وتخصيص العديد من القسائم الزراعية وقسائم تربية ماشية لمواطنين وشركات محلية دون تقديم الطلبات بالنماذج المعدة، بالإضافة الى عدم إرفاق المستندات المطلوبة، وعدم سحب الحيازات الزراعية المخالفة التي أصبحت منتجعات 5 نجوم وأصبحت إعلاناتها تملأ وسائل التواصل الاجتماعي للتأجير.

بالإضافة إلى استغلال العديد من القسائم في غير الأغراض المخصص لها وتخصيص شركات غير مختصة بمجال الأمن الغذائي.

ـ تمحورت كثير من ملاحظات ديوان المحاسبة حول تجاوز الهيئة للقنوات الرقابية.

ـ عدم تحقيق الهيئة للغرض الذي أنشئت من أجله وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية والأمن الغذائي رغم صرف 171 مليون دينار في السنوات الخمس السابقة وعدم ربط الدعم المقدم للمربي المنتج الحقيقي.

ولم تحقق الهيئة في هذا الصدد الاكتفاء الذاتي إلا في منتج البيض، مع تأكيد ديوان المحاسبة انخفاض الإنتاج السمكي من الفترة 1994 إلى 2014 وعدم تفعيل توصيات معهد الكويت للأبحاث العلمية في هذا الشأن.

ـ قيام الهيئة بصرف 32 ألف دينار لإحدى الشركات خاصة بدراسة لأحد المشاريع، وتبين أن تلك الدراسة قدمتها شركة أخرى للهيئة في سنة 2008 وتم نقلها بشكل حرفي من قبل الشركة لدرجة أنها وردت بنفس الأخطاء الإملائية.

ـ هناك خلل في المراسلات والكتب المتبادلة بين البلدية والهيئة لدرجة وجود حيازة زراعية مسجلة في الهيئة على أنها موزعة في منطقة الوفرة وفي مراسلة أخرى على أنها موزعة في العبدلي.

وقال عبد الصمد إنه تبين للجنة أن عدد الحيازات التي وزعت خلال الفترة من 1 يناير 2013 حتى 31 ديسمبر 2014 بلغ 1050 قسيمة، وان أحد المسؤولين أثار الامتعاض عندما رد على أعضاء اللجنة بأن الهيئة غير ملزمة بتنفيذ التوصيات الواردة من المجلس او المنظمات العالمية، إلا ما يراه المسؤولين في الهيئة بأنها في صالح المواطن، ووجود ملاحظات حول وجود تلاعب وتزوير وبيع لكروت التحصين «التطعيم» مقابل 200 دينار.

وطمأن عبد الصمد من جهة أخرى المستفيدين من دعم الأعلاف بأنه لا داعي للقلق أو التخوف من توقفه لأنه من الناحية الدستورية استمرار سريان الميزانية السابقة فيما يتعلق بالدعم الى حين اقرار الميزانية الجديدة.

صفاء الهاشم ورياض العدساني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي خلال اجتماع لجنة الميزانيات

**عبدالصمد: الهيئة لم تلتزم بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي تتبع أعلى سلطة إشرافية**

**تخصيص قسائم زراعية لأشخاص لديهم تخصيص سابق**

### الحكومة لم تقدّم أولوياتها حول 27 متطلبا تشريعيا

# «الأولويات»: تعديل قانون المحكمة الإدارية بشأن «الجنسية» وتخفيض قيمة فوائد قروض «الاستبدال» على جدول أعمال الجلسة المقبلة

اسامة الشاهين وثامر الظفيري

بحثت لجنة الأولويات خلال اجتماعها أمس خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس عشر والقوانين التي لم تنفذها الحكومة أو لم تصدر لوائحها التنفيذية وجدول أعمال جلسة المجلس المقرر عقدها 11 الجاري.

وقال رئيس اللجنة ثامر السويط في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة: إن أهم المقترحات المتوقع إدراجها على جدول أعمال الجلسة المقبلة المقترحات المتعلقة بتعديل قانون المحكمة الإدارية بشأن الجنسية.

وأضاف أن المجلس سيناقش تقريرا للجنة المالية المتعلق بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية والمتضمن تخفيض قيمة الفائدة التي تحتسبها مؤسسة التأمينات لدى استبدال الراتب وبما لا يتجاوز 3٪.

وأشار إلى إدراج طلبات مناقشة لبعض القضايا ومنها الوثيقة الاقتصادية وإجراءات الحكومة حيال خور عبدالله، والبطالة، ووقف المساعدات الاجتماعية، والقضية الاسكانية، وتطبيق قانون العمالة المنزلية.

وقال السويط: إن الحكومة لم تقدم أولوياتها التي تعهدت بها في اجتماع سابق بتقديمها والتي تتعلق بـ 27 متطلبا تشريعيا لكنها لم تقدمها حتى الآن، وذكرت أنها ستقدمها في القريب العاجل ويبقى هذا شأنها.

وأكد السويط أن لجنة الأولويات لم تؤخر أي مقترحات أو أولويات لديها، خاصة أن الغرض من إنشائها هو سرعة الإنجاز.

وشدد على حرص اللجنة على التنسيق وحث اللجان البرلمانية للانتهاء من عملها وتعجيل الإنجاز، لافتا إلى أن بعض اللجان تأخرت في تقديم تقاريرها. وأوضح أنه في إطار عمل اللجنة على تكليف المجلس بمتابعة القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية أو لم تطبق، فقد تمت مناقشة وزارة الصحة حول قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتعهدوا بإصدار اللائحة التنفيذية خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر.

وأضاف أن اللجنة ناقشت وزارة الداخلية في عدم تنفيذ قانون تجنيس الألفين وبينوا أنهم قاموا بتجنيس 305 أشخاص خلال العام الماضي وان القانون لا يلزمهم بحد أدنى للتجنيس.

ولفت إلى أنه تم تلافي هذا الأمر من خلال المقترح الجديد المدرج على جدول أعمال لجنة الداخلية والدفاع والذي حدد حدا أدنى للمجنسين خلال العام 2017.

وذكر أن اللجنة ناقشت وزارة الصحة في القانون رقم 30 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 1996 في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية، حيث تعهدت الوزارة بالانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون خلال المدة المقررة والتي تبقي عليها ثلاثة أشهر.

وأشار إلى أن اللجنة بحثت مع وزارة الداخلية تنفيذ القانون 23 لسنة 2016 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية للعام 2016، حيث بينت الوزارة أنه تم تجنيس 305 أشخاص خلال العام الماضي وبأنها لم تخالف القانون لأن القانون لم يحدد حدا أدنى للمجنسين، بل حدد سقفا أعلى فقط.

وأوضح أن الجهات المعنية في وزارة التربية بتطبيق القانون 5/ 2016 في شأن حقوق ذوي الإعاقة أبلغت اللجنة بأنه جار التنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذ الأدوار المطلوبة من الوزارة.

# «حدس» تستنكر قصف بلدة خان شيخون السورية

أصدرت الحركة الدستورية الاسلامية بيانا صحافيا استنكرت فيه جريمة بلدة خان شيخون بريف ادلب وجاء فيه ما يلي:

في جريمة جديدة تضاف الى سجلها الاجرامي قامت قوات النظام السوري وسط صمت ورعاية دولية بقصف بلدة خان شيخون الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية بريف ادلب الجنوبي بالغازات السامة والمحرمة دوليا مما اسفر عن مقتل ما يزيد على 43 مدنيا بينهم اطفال واصابة 215 آخرين، وفي هذا الصدد تستنكر الحركة الدستورية الاسلامية ما قام به النظام السوري المجرم من جريمة بحق الانسانية باستخدامه الاسلحة الكيماوية ضد الشعب السوري الاعزل في مدينة ادلب استمرارا لجرائمه البشعة ضد الشعب السوري منذ تولي هذا النظام الحكم في سورية.

وتؤكد الحركة الدستورية الاسلامية ان استخدام الاسلحة الكيماوية ضد شعب اعزل لا يملك من الاسلحة الكافية لكي يدافع عن نفسه ما هو الا نتيجة السكوت الرهيب من المجتمع الدولي على جرائم النظام البعثي السابقة التي دمرت كل شيء في سورية تاركة الشعب السوري بين لاجئ وقتيل ومعاق ومشرد.

وبينت الحركة ان استمرار انتهاك النظام السوري الغاشم في اجرامه وحربه على شعبه يأتي برعاية بعض الدول بشكل سافر ومباشر وعلى الاخص روسيا وايران وميليشيات حزب الله اللبنانية بتدخلها المباشر وبشكل رسمي ضد الشعب السوري وسكوت المجتمع الدولي عن جرائم الحرب المرتكبة من قبل النظام السوري المجرم وحلفائه.

وانطلاقا من واجبنا الاسلامي والعربي والانساني فإن الحركة الدستورية الاسلامية تدعو المجتمع الدولي وجميع المنظمات العربية والاسلامية والانسانية الى القيام بواجبهم تجاه هذا النظام الغاشم والذي لا يتورع في ابادة شعبه من اجل استمراره ولو على جثث الشعب السوري وأطفاله والعمل على انهاء معاناة الشعب السوري من هذا الاجرام الغاشم وتقديم اركان النظام السوري الى المحكمة الدولية لمحاكمته على جرائم الحرب التي ارتكبها ضد الانسانية.

# نقابة «الأمة» تهنئ الكندري لتزكيته عضواً في اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء الدولية

هنأ رئيس نقابة العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة جمال الشلاحي الأمين العام للمجلس علام الكندري لتزكيته عضوا في اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين الدولية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، مشيرا إلى أن هذه التزكية تبين المكانة الكبيرة لمجلس الأمة الكويتي في المحافل الدولية.

وأضاف الشلاحي أن الكندري يملك خبرات واسعة في مجال العمل البرلماني إذ يترأس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية ما يعكس أهمية مجلس الأمة ومكانته العربية والعالمية.

ولفت إلى الدور المميز الذي يقوم به رئيس المجلس مرزوق الغانم وأعضاء الشعبة البرلمانية في المحافل الدولية والإقليمية لتأييد القضايا العربية والإسلامية، مشيرا إلى المنصبين اللذين حصل عليهما الوفد الكويتي في المؤتمر الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي.

جمال الشلاحي